

بين الكوفة ودمشق)؛ فلم ينرم أمر، ورجع الشاميون فبايعوا معاوية... ولما جرى التحكيم غضب خلق كثير من جند علي، وقالوا: "لا حكم إلا لله؛ فإن الله يقول «... إن الحكم إلا لله يُقْضَ الحق وهو خير الفاصلين»<sup>(١)</sup>، وكفروا علياً بفعله، وخرجوا عنه، ثم تركوه وخرجوا إلى قرية قريبة من الكوفة تسمى "حُرُوراء"، وسموا حينذاك بالحرورية نسبة إلى هذه القرية، وسموا أيضاً "المحكمة" أى الذين يقولون "لا حكم إلا لله"، وهذان الاسمان يطلقان على "الخوارج" وكان اتجاههم يتعلق بالخلافة؛ فقالوا بصحة خلافة أبى بكر، وعمر لصحة انتخابهما، وبصحة خلافة عثمان فى أول عهده، ولما لم يسر سيرة أبى بكر وعمر، وأتى بما أتى من أحداث وجب عزله، وأقروا بصحة خلافة علي، ولكنهم قالوا إنه أخطأ فى التحكيم، وحكموا بكفره، وطعنوا فى أصحاب "الجمل" طلحة، والزبير، وعائشة.

وقد وضعوا نظرية للخلافة وهى: أن الخلافة يجب أن تكون باختيار حر من المسلمين؛ فإذا اختير الخليفة فلا يصح أن يتنازل أو يحكم.

وهكذا يبدأ اختلاق النص الدينى (الحديث) لمناصرة مثل هذه الاتجاهات.

وإننى أردت أن أفصل القول فى هذا الخلاف من الناحية التاريخية لندرك مدى الدوافع التى أدت إلى الوضع فى الحديث لمناصرة تلك الاتجاهات المتباينة، ويبدو أن النزاع حول الخلافة فى الدولة الإسلامية كان أحد العوامل الرئيسية التى أدت إلى وجود الطوائف الإسلامية المتعددة، التى تباينت آراؤها حول الخلافة، وكان اختلاق (الحديث)، والتأويلات البعيدة (فى النص القرآنى) معاوناً لهم فى إقناع الناس بفكرهم واتجاهاتهم.

كما زعموا -على غير حق- «إن الإمامة ليست من المصالح العامة التى تفوض إلى نظر الأمة، ويتعين على القائم بها بتعيينهم، بل هى ركن الدين، وقاعدة

<sup>(١)</sup> من الآية ٥٧، من سورة الأنعام.